

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق وأثرها على العدالة

الدكتور مختار نصيرة / جامعة الأمير عبد القادر

الأستاذة حكيمة حفيظي / جامعة الأمير عبد القادر

مدخل

إن رسالة الإسلام أكمل رسالة سماوية و أممها، فهي الرسالة الخاتمة، ورسالة البقاء والخلود، أنزلها الله تعالى لهداية البشر، فمن اهتدى بنورها فلا يضل ولا يشقى، ومن ابتغى الهداية في غيرها خاب وخسر، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾⁽¹⁾. لهذه المكانة العظيمة لشريعة الإسلام تعهد الله تعالى بحفظها من التحريف والضياع، وذلك في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ﴾⁽²⁾. وسنة النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي الذي تعهد الله بحفظه، فهي الميمنة للقرآن الكريم، والمفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقه. ولهذا قيض الله تعالى لها من يدودون عنها ويحمونها من الزنادقة الوضاعين، وأخطاء أهل الغفلة، فبرز من العلماء النقاد منذ القرون الأولى من يعتني بدراسة الأسانيد، والنظر في روايتها، والشروط التي ينبغي توفرها فيهم، حتى تقبل مروياتهم....

ولما نظرنا في كتب تراجم الرواة. وقفنا على جملة من الأسباب، التي يحكم من خلالها النقاد على الراوي بالرد، و كان على رأسها تلك التي تؤثر في تقواده و مروءته.

ونحن في هذا المقال، سنركز دراستنا إن شاء الله تعالى، على الأسباب المؤدية لتفسيق الرواة، وأثرها في عدالتهم، وذلك بتحليل لفظ العدالة، وبيان إطارها الذي وضعت له عند

1 — طه: الآية 123 — 124

2 — الحجر: الآية 9

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي
علماء الحديث، ثم تعريف الفسق، وتفصيل أسبابه: الكذب في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، و التهمة بالكذب، و الابتداع، و السفه، والمجون، والخلاعة، وغيرها من الأسباب المؤثرة في دين الراوي وتقواه. وفي كل ذلك نبرز نوع الوشائج التي تربط بين هذه الأسباب بعضها ببعض، وعلاقتها بالفسق؛ ثم في نهاية المقال نختم بخلاصة نذكر فيها النتائج المتوصل إليها.

أولا — تعريف العدالة:

تعريف العدالة لغة: العدالة مصدر عدل، والعدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور. والعدل من أسماء الله الحسنى هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم. والعدلة والعدلة : المزكّون، وعدل الرجل: زكّاه. والعدل: نصف الحمل، والعدالتان: (1)
الغاراتان . ولهذا فهو يستعمل فيما يدرك بالحاسة كالموزونات، بعكس العدل: يستعمل (2)
فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام.

تعريف العدالة اصطلاحاً: تناول كثير من العلماء العدالة بالبيان و التعريف، واختلفت عباراتهم في ذلك، وتراوح بين مجمل ومفصل، وغالبا ما عرفوها بواسطة ذكر شروطها، و ذلك راجع لمرونة اللفظ، وعدم انضباطه بمعان محددة، حتى قال فيه الشيخ طاهر الجزائري: «من أصعب الأشياء الوقوف على رسم العدالة، فضلا عن حدها، و قد خاض العلماء في (3)
ذلك كثيرا». وفيما يلي نصوص فريق من المحققين الأصوليين والمحدثين، في تحديد معنى العدالة وشروطها: قال الإمام الغزالي: «...عبارة عن استقامة السيرة والدين، يرجع

1 — ابن منظور: لسان العرب المحيط، 4/704-707

2 — الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، ص325

3 — طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، ص80

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعا، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفا وازعا عن الكذب، ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي. ولا يكفي أيضا احتساب الكبائر بل من الصغائر ما يرد به، كسرقة بصلة وتطفيف في حبة قصدا. وبالجملة كل ما يدل على ركافة

(1) دينه إلى حد يستجري على الكذب بالأعراض الدنيوية... » وقال القاضي الباقلاني: « العدالة اتباع أمر الله على الجملة ومخالفة أمر الله تعالى تضاد العدالة، ثم تثبت العدالة في

(2) شيء باتباع أمر الله فيه ولا يمنع من تحققه ثبوت المخالفة في غيره. » وقال إمام الحرمين: « نشترط أن لا يقدم الراوي على ما إذا أقدم عليه أورث ذلك قهمة ظاهرة في روايته، ولا فرق بين أن يكون من الصغائر أو من الكبائر.

وأما الكبائر فلا شك أن الإقدام عليها يورث التهم، والصغائر على الانقسام، فرب صغيرة تورث ذلك، فإذا رأيت الرجل سرق بصلة أو باذنجانة أو ما أشبههما، أو يطفف المكيال والميزان في حبة، فهذا لا يقطع أن يكون كبيرة، وربما كان بمجاري العادات، نعلم

(3)

أن من أقدم على مثل ذلك فيؤدي بقله نزاهته ورقة أمانته، فاضبط ذلك»

فضابط العدالة عند هؤلاء الأصوليين ملازمة التقوى والمروءة، وحذرها الأدنى ألا يقدم على أفعال من شأنها تستبيح الكذب...

وهذا الضابط هو الذي عليه جمهور المحدثين وأئمتهم، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى الحسين بن علي رضي الله تعالى عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من

1 — أبو حامد الغزالي، محمد بن محمد: المستصفى في علم الأصول، 157/1

2 — إمام الحرمين، الجويني. كتاب التلخيص في أصول الفقه. ص 353

3 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت

(1) مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته، وحرمت غيبته». فهذا الحديث يدل على أن الصدق هو أساس العدالة، فمن كان صادقا في أقواله، أما إذا وجد ما يدل على رقة دينه الحد الذي يستجيز معه الكذب فلا يقبل منه، ولهذا روى الخطيب عن إبراهيم النخعي، قال:

(2) «العدل في المسلمين من لم يظن به ريبة». وقال علي بن إبراهيم المروزي: سئل ابن المبارك عن العدل فقال: «من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا

(3) الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء». وقال القاضي أبو بكر: «والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخير هي: العدالة الراجعة إلى استقامة دينه، وسلامة مذهبه، وسلامته من الفسق، وما يجري مجراه، مما اتفق على أنه مبطل العدالة من

(4)

أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها».

فشرائط العدالة عند ابن المبارك و محمد بن الطيب، تتمثل فيما يلي: المحافظة على أداء العبادات، والانتفاء عما نهى الله تعالى عنه، وسلامة معتقده، وسلامته من الكذب، وصفاء عقله. وهذه المواصفات هي ذاتها مواصفات التقوى.

وأجمل الخطيب البغدادي ما سبق تفصيله في صفات العدالة، فقال: «والواجب أن يقال في جميع صفات العدالة، أنها اتباع أوامر الله تعالى والانتفاء عن ارتكاب ما نهى عنه مما

1 — الكفاية في علم الرواية، باب الكلام في العدالة وأحكامها، ص 78

2 — المصدر نفسه

3 — المصدر نفسه، ص 79

4 — المصدر نفسه

(1)

يسقط العدالة...». واستفاد ابن الصلاح من تلك التفصيلات السابقة في التدقيق أكثر في جمع صفات العدالة، في قوله: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلما، بالغيا، عاقلا،

(2)

سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة...».

ولما نظر الحافظ ابن حجر إلى نصوص العلماء السابقين في تعريف العدالة، وجدها لا تخرج عن إطار التقوى والمروءة، المأمور بها شرعا، فقيد تعريفه للعدالة بها، فقال: «العدل

(3)

من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة».

فهذه النصوص تثبت ما ذكرناه سابقا أن العدالة لفظ واسع، يصعب الوقوف على مدلوله، إلا من خلال ذكر صفاته، والشيء الملاحظ من خلال غالب هذه التحقيقات هو أن العدالة لا تعني ترك جميع المعاصي والذنوب، والإتيان بكل ما هو مطلوب شرعا وهذا ما سنبينه إن شاء الله في البند الآتي.

العدالة لا تعني العصمة من جميع الذنوب: أصل التكليف الشرعي مبني على السماحة، ومراعاة الإنسان في ضعفه البشري، وقد دل على هذا الأصل القرآن الكريم في إخبار الله تعالى عن ذنوب أنبياءه السابقين، وفي إخباره عن نزعه ما في صدور أهل الجنة من غل. ومن السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لو لم تذنبا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله، فيغفر لهم»⁽⁴⁾ عن عائشة قالت: قال رسول الله

1 — المصدر نفسه، ص 80

2 — ابن الصلاح: المقدمة في علوم الحديث، ص 62

3 — نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ص 55

4 — مسلم، الصحيح، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار والتوبة، 2106/4

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

صلى الله عليه وسلم: « من حوسب يوم القيامة عذب فقلت: أليس قد قال الله عز وجل: (فسوف يحاسب حسابا يسيرا). فقال: ليس ذاك الحساب إنما ذاك العرض. من نوقش

(1)

الحساب يوم القيامة عذب». والعدالة المطلوبة في الرواة لا تخرج عن هذا الحد الشرعي، فهم مكلفون قبل أن يكونوا رواة، فقد يقع منهم بعض الذنوب والمعاصي، و يستغفرون إن شعروا بذلك، ولهذا صعب على المحدثين تحديد ضوابط العدالة بدقة، فجاءت عباراتهم واسعة، ولأجل ذلك كان النظر إليها على سبيل الموازنة والترحيح فقط، وذلك بأن تترجح كفة الطاعات و تغلب على السيئات، فمن كان هذا حاله فهو عدل وتقبل روايته.

وهذا ما أكدته سعيد بن المسيب في قوله: « ليس من شريف، ولا عالم، ولا ذي سلطان، إلا وفيه عيب لا بد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه

(2)

وهب نقصه لفضله».

وقال الإمام الشافعي: « لا أعلم أحدا أعطي طاعة الله حتى لا يخلطها بمعصية الله؛ إلا يحيى بن زكريا عليه السلام، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو

(3)

عدل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرّح» ولأجل هذا السبب، قال ابن حبان في قواعده في مقدمة كتابه المجروحين: « العدل إذا ظهرت عليه أكثر أمارات الجرح استحق

(4)

الترك، كما أن من ظهرت عليه أكثر أمارات التعديل استحق العدالة». إذن فالضابط في

1 — البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب من سمع شيئا فراجع) 51/1 ح 103 . ومسلم، الصحيح،

كتاب الجنة وصفة أهلها ونعيمها، باب إثبات الحساب، 4 / 2204 ح 2876

2 — المصدر نفسه

3 — الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 102

4 — ابن حبان المجروحين، 64/1

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

تحديد العدل من غيره، هو غلبة الطاعات على المعاصي، وهذا أيضا لا يكفي عند كثير من المحققين، بل أضافوا بعض القيود التي من شأنها تبعد الراوي من الوقوع في المحذور، و اشترطوا ألا يقدم على فعل ما يورث التهم، و يدل على ركاكة دينه، الحد الذي يستبيح معه حرمة الكذب، فيجرّه إلى الافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم، و هذا ما أكدّه إمام الحرمين، والإمام أبو حامد الغزالي في نصيهما السابقين. وكل ما يدل على ضعف تدين الراوي، لا يخرج من دائرة الفسق سواء أكان من الكبائر أو من الصغائر، أو من دائرة خوارم مروءته، التي تؤثر على تقوى الراوي، فتزد بذلك مروياته، وحتى لا نخرج عن إطار الخطّة التي وضعناها في مدخل هذا البحث، فإننا سنكتفي بتناول أسباب الفسق وأثرها في عدالة الرواة في المطالب الآتية إن شاء الله تعالى:

ثانياً — أسباب الفسق: تعريف الفسق: — بالكسر — الترك لأمر الله تعالى، والعصيان والخروج عن طريق الحق، أو هو الفجور. ومنه الفاسق لانسلخه عن الخير.
ورجل فُسَق: دائم الفسق... والتفسيق ضد التعديل.⁽¹⁾

مدار الفسق: ذكرنا سابقاً أن السلامة من أسباب الفسق هي أحد الشروط اللازمة لثبوت عدالة الراوي، و أن العدالة لا تنافي ارتكاب بعض الذنوب غير المؤثرة، فما هي الأسباب التي تخرج الراوي عن حد العدالة وترد بذلك أحاديثه؟ لما كانت المعاصي ليست في رتبة واحدة، فقد فرق العلماء بينها من حيث تأثيرها في العدالة من عدمه، و ميزوا في ذلك بين الكبائر والصغائر، على اختلاف بينهم في ذلك، نفصله فيما يلي:

ذهب الخطيب البغدادي إلى عدم الاكتفاء بارتكاب الكبائر كسبب مسقط لعدالة الراوي، وإنما ألحق به صغائر الذنوب التي تورث التهمة في دينه، فقال: «... وليس يكفي

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

في ذلك اجتناب كبائر الذنوب، التي يسمى فاعلها فاسقا حتى يكون مع ذلك متوقيا لما يقول كثير من الناس أنه لا يعلم أنه كبير، بل يجوز أن يكون صغيرا، نحو الكذب الذي لا يقطع على أنه كبير، ونحو التطفيف بحبة، وسرقة باذنجان، وغش المسلمين. بما لا يقطع عندهم على أنه كبير من الذنوب؛ لأجل أن القاذورات وإن لم يقطع على أنها كبائر يستحق بها العقاب، فقد اتفق على أن مقبول الخير والشهادة إما لأنها متهمة لصاحبها ومسقطه له، ومانعة من ثقته وأمانته، أو لغير ذلك، فإن العادة موضوعة على أن من احتملت أمانته سرقة بصلة، وتطفيف حبة، احتملت الكذب، وأخذ الرشا على الشهادة، ووضع الكذب في الحديث، والاكتساب به، فيجب أن تكون هذه الذنوب في إسقاطها للخير والشهادة بمثابة ما اتفق على أنه فسق يستحق به ما اضربنا عن ذكره مما لا يقطع قوم على أنه كبير، وقد اتفق على وجوب رد خبر فاعله، وشهادته فهذه سبيله في إنه يجب أن يكون الشاهد والمخير (1)

سليما منه» ورأى العز بن عبد السلام أن الإصرار على الصغائر له الأثر ذاته، الذي تطبعه الكبائر في العدالة، قال: «هو أن تكرر منه الصغيرة تكرارا يشعر بقله مبالاته بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك... كذلك إذا اجتمعت صغائر مختلفة الأنواع بحيث سيُشعر مجموعها (2)

بما يشعر به أصغر الكبائر». فالإصرار على الصغائر له أثران:

الأول — الإصرار مطية للوقوع في الكبائر بسبب اللامبالاة.

الثاني — اجتماع الصغائر المختلفة الأنواع يشعر بما يشعر به أصغر الكبائر.

فإذا تحقق أثر المعاصي الكبير بطريق تكرار المعاصي الصغيرة، أو باجتماعها، أصبحت بذلك سببا كافيا لتفسيق الراوي ورد روايته عند العز بن عبد السلام. وذهب أبو بكر

1 — الكفاية في علم الرواية، ص 80

2 — العز بن عبد السلام: قاعد الأحكام، 24/1

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

الصيرفي إلى التوقف في خبر المصّر على الصغيرة، حيث قال: «المراد بالعدل من كان مطيعاً لله في نفسه، ولم تكثر منه المعاصي إلا هفوات وزلات إذ لا يعرى واحد من معصية، فكل من أتى كبيرة فاسق، أو صغيرة فليس بفاسق، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾⁽¹⁾، ومن تابعت منه الصغيرة وكثرت وقف خبره وكذا من جهل أمره»⁽²⁾

و المحدثون عملياً ينظرون إلى هذه المسألة باعتبار أثر هذه المعاصي في صدق الراوي، أكثر من الآثار الأخرى؛ لأنهم يدركون أن مدار رواية أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم على صدق الرواة و تثبتهم. فإذا كانت المعصية التي يرتكبها الراوي صغيرة لا تؤثر على صدقه، بحيث لا توقع حمة في دينه، و يظن به ذلك، فالعمل على قبوله؛ أما لو أثرت في صدقه فإن التطبيق النقدي على رد روايته ولو كان الذنب صغيراً. فالعبرة عند المحدثين ليست بالإصرار على الصغائر بقدر ما تؤثره في صدق حديث الراوي.

وهذا ما يؤكد الشيخ طاهر الجزائري، حين نقل عن بعض المتأخرين أن كثيراً من الرواة كان يصير على الصغائر، ومع ذلك قبلت أحاديثهم، وذلك في قوله: «قد نقل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم، الإصرار على الصغائر، من الغيبة والنميمة وهجران الأخ من غير موجب للشرع، ونحو ذلك من حسد الأقران، والبغي عليهم بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يدعوا إلى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل ولا عقل ونسبة من لا يقول به إلى البدعة بل إلى الكفر. والظاهر إن المعتبر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يظن به الاجترار على الافتراء»⁽³⁾ على النبي صلى الله عليه وسلم.

1 — النساء: 31

2 — الزركشي، البحر المحيط، نقلاً، 150/6

3 — توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، ص 165

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

ولما فصلَ فارس النقد من المتأخرين الحافظ ابن حجر في أسباب الطعن في الرواة، جمع بين الأسباب الموجبة للطعن في عدالة الراوي، مع الأسباب الموجبة للطعن في ضبطه، فقال: «ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه». (1)

فالحافظ جعل الفسق قسيميا لأسبابه، وهذا من باب البيان والتفصيل أكثر لأنواع الطعن في الراوي، أما أن يكون الفسق قسيميا للكذب والتهمة به، والبدعة، فهذه أسباب للحكم على الراوي بالفسق، ولعل هذا يدخل في إطار التفصيل الدقيق للمصطلحات الحديثية الذي اعتنى به متأخروا المحدثين كثيرا.

ولما كان الافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الخطورة، حتى اعتبر من أعظم أسباب الفسق عند المحدثين بعد الكفر بالله تعالى، فإننا سنستهل به كلامنا في بيان أسباب الفسق إن شاء الله تعالى.

1 — الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتفق المحدثون على رد رواية من جرب عليه تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذهب الجمهور منهم إلى رد روايته حتى وإن تاب وحسنت توبته. قال الإمام أحمد وسئل عن محدث كذب في الحديث ثم تاب: «توبته فيما بينه وبين الله تعالى ولا نكتب حديثه أبدا». (2) وقال الإمام ابن المبارك: «من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه». (3)

1 — نخبة الفكر مع "نزهة النظر"، ص 40 — 41

2 — الكفاية في علم الرواية، ص 145

3 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

ومن أهم وسائل كشف كذب الراوي، رواية المناكير التي لا تعرف، وكذا المقارنة بالتاريخ. فالراوي إذا روى خبراً منكراً غريباً وليس مما يقع في مثله الخطأ والوهم، يعتبر دليلاً كافياً على تعمده الكذب.

فقد روى الخطيب البغدادي عن حسين بن حبان قال: قلت ليحيى بن معين: « ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكراً فردها عليه أصحاب الحديث إن هو رجع عنها، وقال ظننتها، فأما إذا أنكرتموها علي فقد رجعت عنها، فقال: لا يكون صدوقاً أبداً. إنما ذلك الرجل يشبهه به الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشبه لأحد فلا. قلت ليحيى: وما يأبه.

قال: يخرج كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديث فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون اشتبه له فيها، وأخطأ كما يخطئ الناس فرجع عنها. قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه. قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدّها؟ قال: هو كذاب أبداً حتى يجيئ بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه

(1)

غير هذا »

فالأحاديث المنكرة غريبة لا يقع في مثلها الاشتباه أو التداخل حتى يحكم على الراوي بالخطأ. ولهذا حكم النقاد على الراوي الذي كثرت غرائب ومنكراته أنه منكر الحديث، وأنه في الدرجات السفلى في مراتب الجرح دون الكذب مباشرة، فرواية الخبر المنكر غير المعروف يجعل الناقد يتوقف، ويحقق في روايته، هل لها في أصوله موقع؟ فإن كان وتداخلت بغيرها عذر وإلا حكموا عليه بتعمد الكذب.

كما أن الخطأ الذي يحدث في الأحاديث المتشابهة في الأساسيد والمتون، والتي من شأنها مظنة التداخل، ويصطلحون عليه بالشذوذ. وهذا المسلك يقيد الحكم الذي أطلقه الخطيب

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

في قوله: «إذا قال كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب فإنه ذلك يقبل منه وتجوز

(1)

روايته بعد توبته»

كما يقيد هذا المسلك ما أورده الخطيب عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، قوله: «إذا روى المحدث خبراً ثم رجع عنه، وقال: كنت أخطأت فيه وجب قبوله؛ لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره فوجب أن يقبل رجوعه عنه كما تقبل روايته، وإن قال: كنت تعمدت الكذب فيه فقد ذكر أبو بكر الصيرفي في كتاب الأصول:

(2)

أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته»

فصنيع النقاد يشير إلى عدم إطلاق قبول اعترافه بالخطأ؛ بل لابد من الوقوف على الأحاديث التي أعلن خطأه فيها، والنظر هل لديها طرقاً متعددة حتى يقع الاشتباه، أم منفردة فتعتبر منكراً، ويحكم بتعمده الكذب. ويستدل على كذب الراوي أيضاً بمعرفة تاريخ وفاة الشيخ وولادة الراوي، وهذه الوسيلة استعملها النقاد كثيراً للتبين من صدق الراوي أو كذبه إذا وقع الشك في ذلك. قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم

(3)

(4)

التاريخ» وقال حفص بن غياث: «إذا أتهم الشيخ فحاسبوه بالسنين» وقال عبد الله بن الزبير الحميدي: «فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه، أو بأمر يبين عليه في ذلك كذب، فلا يجوز حديثه أبداً، لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث

1 — الكفاية في علم الرواية، ص 145

2 — المصدر نفسه، ص. 146، 147

3 — المصدر نفسه

4 — المصدر نفسه

(1)

به» ومن أمثلته: ما أخرجه الخطيب بسنده إلى عفير بن معدان الكلاعي، قال قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه بالمسجد فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: في أي سنة لقيتَه؟ قال لقيتَه في سنة ثمان ومائة، قلت فأين لقيتَه؟ قال لقيتَه في غزاة أرمينية، قال، فقلت: له اتق الله يا شيخ ولا تكذب. مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيتَه بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط، كان

(2)

يغزو الروم»

هذا كله إذا كان الراوي يتعمد الكذب في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، أما إذا كان يتعمد الكذب في أحاديث الناس فقط، فهذا ما اصطَلَحُوا عليه " بالمتهم بالكذب، وهو من أعظم أسباب الفسق بعد الكذب في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفيما يلي تفصيل لذلك:

2 — التهمة بالكذب: اختلف العلماء في مدلول مصطلح " التهمة بالكذب " فمنهم

من جعله تابعا للكذب العمد، إلا أنه دونه في الدرجة، وخصه قوم بوقوع الكذب في حديث الناس دون الأحاديث النبوية، ومنهم من جمع بين الرأي الأول والثاني. ومن الذين عدوا التهمة تابعة للكذب في النقل، الإمام عبد الرحمن المعلمي اليماني، إذ عقد القاعدة الثانية في كتابه "التنكيل" بعد الكذب مباشرة للتهمة، فقال: "قمة الراوي بالكذب في الحديث النبوي"، وذكر في هذه القاعدة أن التهمة تقع على وجهين، وذكر في الوجه الأول: «قول المحدثين: "فلان متهم بالكذب" وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد

1 — المصدر نفسه

2 — الكفاية في علم الرواية، ص 145

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

يثبت عنده بدليل يصح الاستناد إليه أن الخبر لا أصل له، وأن الحمل عنه على هذا الراوي ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في هذا الراوي، أتعمد الكذب أم غلط؟

فإذا تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد قال فيه: " متهم

بالكذب " أو نحو ذاك مما يؤدي هذا المعنى⁽¹⁾ فالمعلمي جعل كل من الكذب والتهمة واقع في الأحاديث النبوية، إلا أن الكذب ما كان طريقه القطع، والتهمة ما كان طريقها رجحان الظن فقط. وابن الصلاح قيد التهمة بالكذب في حديث الناس تلميحاً لا تصريحاً وذلك في قوله: « التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإنه لا تقبل روايته أبداً،

(2)

وإن حسنت توبته »

فجعل قبول الرواية مقيداً بتوبة الذي وقع منه الفسق بسبب الكذب في حديث الناس. ولعل هذا الاختلاف في الوضع الاصطلاحي للفظ هو الذي أدى بالحافظ ابن حجر إلى الجمع بين المدلولات السابقة، في تعريفه للتهمة بالكذب، فقال: « بأن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه

(3)

وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول » فذكر: أولاً - التفرد برواية ما يخالف القواعد المعلومة. ثانياً - الكذب في حديث الناس دون الأخبار والروايات.

1 - المعلمي : التنكيل في تأنيب الكوثر من الأباطيل، 1/222

2 - المقدمة، ص 62

3 - نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ص 40

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

فالأول يرتبط بالأحاديث النبوية، لأن التفرد بمخالفة المعلوم بالأدلة الصحيحة أمر بعيد عن الخطأ والوهم، وقريب من دائرة الكذب، ولذلك أدرجه الحافظ ضمن دائرة التهمة، وهذا الذي عبر عنه اليماني بالتهمة بالكذب لأن طريقه الظن الراجح لا القطع.

وقول الإمام مالك: «لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك ... ولا تأخذ من كذاب يكذب في حديث الناس إذا جرب عليه ذلك، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁾

يعني أن الكذب في الأحاديث النبوية موجب أشد في رد الرواية من الكذب في أخبار الناس. والإمام مسلم أكد أن التهمة من أسباب الفسق التي تقدر في عدالة الراوي فقال: «واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه

والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»⁽²⁾ وسار على سنته الإمام الترمذي في قوله: «... فكل من روى عنه حديث من يتهم أو يضعف

لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه، فلا يحتج به»⁽³⁾. وأغرب الحافظ ابن رجب حين وجه عبارة للترمذي " فلا يحتج به " إلى الأحكام دون الترغيب والترهيب، فقال: « وإنما يروي في الترغيب والترهيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة

الذين لا يتهمون بالكذب، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم »⁽⁴⁾. فعلى الجملة، التهمة

1 — الكفاية في علم الرواية، ص 116

2 — مسلم: الصحيح "بشرح النووي"، 60/1

3 — ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد: شرح علل الترمذي، ص 75-76

4 — المصدر نفسه، ص 77

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي
بالكذب سبب كاف للحكم على الراوي بالفسق، و لرد أحاديثه سواء في الأحكام والأمور
العلمية، أو في الرقائق والزهد.

3 — الابتداع وأثره في العدالة :

تعريف البدعة لغة: البدعة: اسم هيئة من الابتداع كالرفعة من الارتفاع، و البدع:
الشيء الذي يكون أولاً، وفي التثنية: (قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرِّسَالِ)، أي ما كنت أول
(1)
الرسول

تعريف البدعة اصطلاحاً: لم يتفق العلماء على تعريف معين للبدعة، بل تعددت
أنظارهم، واختلفت عباراتهم، وذلك راجع إلى اختلافهم في الصور و الأحكام التي تندرج
تحت هذا الحد.

تناولها الإمام الشافعي بنوع من التوسع فقسمها إلى بدعة حسنة، وبدعة سيئة، قال
حرملة بن يحيى سمعت الشافعي يقول: « البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة
مذمومة... فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم » وقال ابن الأثير:
(2)
« البدعة بدعتان: بدعة هدى و بدعة ضلال... ». وإلى هذا المعنى ذهب ابن حزم،
(3)

(4)
والإمام الغزالي . و أجرى عليها العز بن عبد السلام الأحكام الخمسة. فالبدعة عند من
توسع في معناها هي: « فعل ما لم يعهد على عهد رسول الله صلى الله عليه

1 — ابن منظور، لسان العرب، 6/8

2 — ابن حجر، فتح الباري، نقلاً، 10/17

3 — النهاية في غريب الحديث والأثر، 79/1

4 — انظر تفصيل ذلك في كتابه: قواعد الحكماء في مصالح المنام، 173/2

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

(1)

وسلم» وذهب قوم إلى عدم تقيدها بشيء سوى مخالفة السنة، من هؤلاء: ابن رجب

(2)

الحنبلي، وابن حجر، وغيرهما. وذهب الشاطبي — بالإضافة إلى مخالفتها للشرع — إلى اعتبار نسبتها إلى الدين، وله تعريفين في ذلك، قال في الأول: البدعة: «طريقة في الدين

(3)

مخترة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى» وقال في الثاني: «طريقة في الدين مخترة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة

(4)

الشرعية»

خطورة الجرح بالبدعة: والجرح بالبدعة من أخطر أنواع الجرح بعد الجرح بالكذب؛

لأنه أمر يتعلق بالاعتقاد، والعقيدة عليها مدار الإيمان والكفر، ولهذا كانت التهمة به عظيمة تستوجب التروي والتثبت. يقول ابن دقيق العيد: «أعراض الناس حفرة من حفر النار

(5)

وقف على شفيرها طائفتان من الناس، المحدثون والحكام» ولهذا الخطورة، قعد النقد

قواعد تحقق الصواب في الحكم على هؤلاء، وتحمي أعراضهم من النيل الباطل، قال تاج

الدين السبكي: «و مما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد، واختلافها بالنسبة إلى

(6)

الجراح والمجروح، فرما خالف الجراح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك» وهذا ما أشار

إليه الرافي بقوله: «و ينبغي أن يكون المزكون براء من الشحناء، والعصية في المذاهب،

1 — المصدر نفسه

2 — فتح الباري، 5/156

3 — الاعتصام، 1/28

4 — المصدر نفسه

5 — الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، ص 61

6 — طبقات الشافعية، 12/2 — 13

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

(1)
خوفاً من أن يحملهم ذلك جرح عدل أو تزكية فاسق» و لهذا فإن المحققين من النقاد ردوا عدداً من الجروح بسبب التبديع؛ لأن هؤلاء المبدعين ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه. وهم متأولون مجتهدون، فرواية هؤلاء مقبولة ما داموا معروفين بالصدق والضبط، ولم يكن ما بدعوا بسببه مما يكفر به صاحبه يقيناً. ومثال ذلك: قال الإمام الذهبي في ترجمة "مسعر بن كدام": «حجة إمام، ولا عيرة بقول السليمان، كان من المرجئة، مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبد العزيز بن أبي رواد، وأبو معاوية... وذكر

(2)

نفر، ثم قال: الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله». وهذا هو مسلك الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما، إذ أخرجوا لفريق من المبدعين، لما لمسا فيهم من صدق وأمانة. قال الشيخ جمال الدين القاسمي: «كان من أعظم من صدع بالرواية عنهم — أي عن المبدعين — الإمام البخاري... فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان، حتى ولو كان داعية، كعمران بن حطان، وداد بن الحصين. وملاً مسلم صحيحه من الرواة الشيعة. فكان الشيخان... بعملهما هذا قدوة

(3)

الإنصاف، وأسوة الحق، الذي يجب الجري عليه...» وهذا ما رجحه ابن دقيق العيد حين رأى عدم اعتبار الانتماءات العقائدية في الرواية، فقال: «والذي تقرر عندنا: أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية؛ إذ لا يكفر أحد من أهل القبلة، إلا بإنكار متواتر من الشريعة. فإذا اعتقدنا ذلك، وانظم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى، فقد حصل معتمد

1 — المصدر نفسه

2 — ميزان الاعتدال، 99/4

3 — قاعدة في الجرح والتعديل، ص 5 — 6

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ: حكيمة حفيظي

(1)

الرواية...». ووافقه عليه الحافظ ابن حجر، فقال: «التحقيق أن لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن ترد رواية من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة،

(2)

وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله» وهذا الضابط الذي رسمه الإمام ابن دقيق العيد، والحافظ ابن حجر هو الذي عليه العمل؛ لأن كثيرا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مخارجها رواة من هذه الفرق بل من الغالين فيها، ولو تركت لذهب كثير من السنن.

قال على بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: «إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسا في البدعة. فضحك يحيى بن سعيد، فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رواد؟ وعد يحيى قوما

(3)

أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرا». وقال على بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة

(4)

لذلك الرأي، يعني التشيع، خربت الكتب».

ولا يعني هذا أنهم يروون عنهم دون النظر في أحوالهم، بل يمحّصون النظر في الرواة، ثم يحكمون عليه بعد ذلك بما يليق بحاله. ولا يفهم من هذا أيضا أن العلماء متفقون على رأي

1 — الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، ص58

2 — نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص53

3 — الكفاية في علم الرواية، ص157

4 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ: حكيمة حفيظي

واحد بخصوص مرويات أهل البدع، وإنما اختلفوا، فمنهم من تعنت في الحكم عليهم ورد مروياتهم باعتبار أنهم إما كفار أو فساق، وفي مقابلهم المتساهلون الذين قبلوا أخبارهم مطلقاً، و فريق ثالث توقف في الأمر، ولم يصدر حكماً مطرداً، بل وضع جملة من الشروط إذا توفرت في الراوي المبتدع قبلت أحاديثه، وإلا فترد. و في ما يلي تفصيل ذلك:

أ — القائلون بالرد مطلقاً:

منعت طائفة من السلف قبول أخبار الرواة المتيمين للفرق المبتدعة، « لعله أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، و فساق عند من لم يحكم بكفر متأول، وقال من ذهب إلى هذا المذهب أن الكافر والفاسق بالتأويل بمثابة الكافر المعاند والفاسق العامد، فيجب أن

(1)

لا يقبل خبرهما ولا تثبت روايتهما». و من يروى عنه ذلك مالك بن أنس. واستدل أصحاب هذا المذهب بعدة أدلة نذكر منها ما يلي: عن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يا ابن عمر دينك دينك، إنما هو لحمك ودمك فانظر عمن تأخذ خذ عن

(2)

الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا» وعن أبي سكينه مجاشع بن قطبة قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو في مسجد الكوفة، يقول: «انظروا عمن تأخذون هذا

(3)

العلم فإنما هو الدين» وعن ابن عون قال: قال محمد بن سيرين: «إنما هذا الحديث دين

(4)

فانظروا عمن تأخذونه» وعن عاصم، عن ابن سيرين، قال: «كان في زمن الأول الناس لا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، ليحدث حديث

1 — المصدر نفسه، ص 148

2 — المصدر نفسه، ص. 149

3 — المصدر نفسه، 150

4 — المصدر نفسه. وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 15/2

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

أهل السنة، ويترك حديث أهل البدعة»⁽¹⁾ وقال على بن حرب: «من قدر أن يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي»⁽²⁾

ب — القائلون بالقبول مطلقا: ذهب إلى هذا الرأي جماعة من أهل النقل والمتكلمين أخبار، وقالوا: أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفارا وفساقا بالتأويل. وهذا الرأي مردود، لعدم صدوره عن مؤهل للنظر في أسانيد الأحاديث النبوية، والكلام في رواها.

ج — القائلون بالقبول إذا عرفوا بالصدق: ذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يعرفون منهم استحلال الكذب، والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة، ومن قال بهذا القول أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنه قال:

«وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الراضة الشهادة بالزور لموافقيهم»⁽³⁾. وحكى أن هذا مذهب ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وغيرهما.

ومعتمد هؤلاء في الاحتجاج بأخبار أهل الفرق إذا عرفوا بالصدق، ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحريم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج، فاحتجوا برواية عمران بن حطان وهو من الخوارج، وعمر بن دينار وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة إياضيا، وابن أبي نجيح وكان معتزليا، و عبد الوارث بن سعيد، وشبل بن

1 — الكفاية في علم الرواية، ص 158

2 — المصدر نفسه

3 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصرة/ أ. حكيمة حفيظي

عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم دون أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك

(1) كالإجماع منهم وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب»

وسئل الحسين بن إدريس محمد بن عبد الله بن حماد الموصلي عن علي بن غراب، فقال: «كان صاحب حديث بصيرا به. قلت: أليس هو ضعيف؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد أن لا يكون كذوبا للتشيع، أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح

(2)

يعني الموصلي» .

وهذا ما جنح إليه ابن معين، حين ذهب إلى قبول الغلاة إذا تحقق من صدقهم. قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي: «سمعت يحيى بن معين ذكر حسينا الأشقر فقال كان من الشيعة الغالية الكبار قلت وكيف حديثه قال لا بأس به قلت: صدوق قال: نعم كتبت عنه عن أبي كدينة ويعقوب القمي»

(3)

وقد شهد جماعة ممن نحو منحنى الابتداع على أنفسهم بالوقوع في الكذب؛ لأجل الدعوة إلى ما ذهبوا إليه، من هؤلاء: ما رواه أبو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة قال: «سمعت

1 — المصدر نفسه

2 — الكفاية في علم الرواية، ص 158

3 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

شيخا من الخوارج وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويينا أمرا صيرناه حديثا».⁽¹⁾

وقال الأسود حدثني المنذر بن الجهم، و كان قد دخل في الأهواء، ثم نزع بعد ذلك وأنكره، وكان لما نزع يقول: «أحذركم أصحاب الأهواء، فإننا والله كنا نحتسب الخير في أن نروي لكم ما يضللكم».⁽²⁾

د — القائلون بقبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية: وهذا الفريق من العلماء لم يقف عند توفر شرط الصدق فقط، بل شرطوا أن لا يكون المبتدع رأسا في مذهبه أو داعية له؛ وذلك خوفا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها. و ممن رأى ذلك:

عبد الرحمن بن مهدي في قوله: «من رأى رأيا ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك»⁽³⁾ وقال علي بن الحسن بن شقيق: قلت لعبد الله يعني ابن المبارك: «سمعت من عمرو بن عبيد؟ فقال: بيده هكذا، أي كثرة. قلت: فلم لا تسميه وأنت تسمي غيره من القدرية؟ قال: لأن هذا كان رأسا»⁽⁴⁾ وقال عباس بن محمد: سمعت يحيى بن معين يقول: «ما كتبت عن عباد بن صهيب. وقد سمع عباد من أبي بكر بن نافع، وأبو بكر بن نافع قدم يروي عنه مالك بن أنس. قلت ليحيى: هكذا تقول في كل داعية لا يكتب حديثه، إن كان قدريا أو رافضيا ذلك من الأهواء ممن هو داعية؟ قال: لا نكتب

1 — المصدر نفسه

2 — المصدر نفسه

3 — المصدر نفسه

4 — المصدر نفسه

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي
 عنهم إلا أن يكونوا ممن يظن به ذلك ولا يدعو إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى
 (1)
 القدر ولا يدعو إليه»

وقيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، سمعت من أبي قطن القدري؟ قال: «لم أره داعية،
 (2)
 ولو كان داعية لم أسمع منه» قال أبو داود سليمان بن الأشعث: قلت لأحمد بن حنبل: «
 (3)
 يكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعياً» وسئل أبو عبد الله بن الأحرم الحافظ: «لم
 (4)

ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع»
 ورأى ابن دقيق العيد أن ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب رأياً سديداً، لكن ذلك
 متوقف على الحال التي يكون فيها الحديث الذي رواه المبتدع الذي يدعو قد ورد من طرق
 أخرى فيكون عليها العول، ويكون ترك الراوي من باب إهائته وإخماد بدعته، وأما إذا وقع
 أن تفرد بالرواية، فهنا رجح ابن دقيق مصلحة حفظ الحديث، قال: «نرى أن من كان
 داعية لمذهبه المبتدع، متعصبا له، متجاهرا بباطله، أن تترك الرواية عنه، إهانة له، وإخمادا
 لبدعته؛ فإن تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به. اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا،
 (5)
 إلا من جهته، فحينئذ تقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع».

4 — السّفه والمجون والخلاعة: اعتبر كثير من المحدثين السفه والمجون من أسباب
 الفسق التي تقدر في عدالة الراوي، وتؤثر على مروياته، وفيما يلي نماذج لذلك:

1 — المصدر نفسه

2 — الكفاية في علم الرواية، ص 158

3 — المصدر نفسه

4 — المصدر نفسه

5 — الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، ص 59

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

قال أبو داود الطيالسي سمعت شعبة يقول: «لم يكن شيء أحب إلي من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير، حتى قدمت مكة فسمعت منه، فبينما أنا عنده إذ جاء رجل فسأله عن شيء فافتري عليه، فقلت فتفري على رجل مسلم؟ قال: إنه غاطني، قال: قلت: يغيطك فتفري عليه. فآليت أن لا أحدث عنه، فكان يقول: في صدري منه أربعمائة،⁽¹⁾ لا والله لا أحدثكم عنه بشيء أبداً».

وقال محمد بن إسماعيل البخاري، وذكر النضر بن مطرف، قال يحيى القطان: سمعته يقول: «إن لم أحدثكم فأمني زانية. قال يحيى: تركت حديثه لهذا»⁽²⁾ وكان مالك بن أنس يقول: «لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك لا تأخذ من سفيه معلى بالسفه، وإن

كان أروى الناس...»⁽³⁾ قال العباس بن محمد: سمعت يحيى بن معين، وذكرت له شيخاً كان يلزم سفيان بن عيينة، يقال له ابن مناذر، فقال: «أعرفه كان صاحب حديث، وكان ويغار بن عبد الوهاب الثقفي، و يقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطرده من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس، ليس يروى عنه رجل فيه خير»⁽⁴⁾ وقال أبو داود السجستاني: «أنا لا أحدث عن أبي الأشعث يعني أحمد بن المقدم، قلت: لم؟ قال: لأنه يعلم

المجان المجون، كان يجان البصرة يصرون صرر الدراهم، ويطرحونه على الطريق ويجلسون

1 — المصدر نفسه، ص 143، والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 148/6

2 — المصدر نفسه، والبخاري، التاريخ الكبير، 91/8

3 — الكفاية في علم الرواية، ص 144، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 13/1

4 — الكفاية في علم الرواية، ص 188 — 189، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 268/6. وابن

معين، تاريخ ابن معين، 77/3

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

ناحية، فإذا مرّ رجل بصرّة أراد أن يأخذها صاحوا ضحها ليخجل الرجل، فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة هينوا صرر زجاج كصرهم فإذا مرّهم بصرهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم، فاطرحوا صرر الزجاج التي معكم وخدوا صرر الدراهم، ففعلوا ذلك فأنا لا أحدث عنه لهذا».

والملاحظ أن السفه و المجون لا يخلوان من إيقاع رقة في دين المرء، سواء عن طريق الكذب، أو المساس بأعراض الناس و إيذائهم، أو التفوه بألفاظ تشعّر، أو غيرها مما يدل على هوان الدين و فساد المسلك الأخلاقي.

ثمّ سبق ومن خلال نظرنا- فيما تيسر لنا- من كتب الجرح والتعديل، وكتب مصطلح الحديث، في مبحث العدالة، وتحديدًا عند كلامهم في جوارحها وهي: الفسق- ولا شك في أنه مجرح للعدالة، بل إنه مخرج عن دائرتها- وأسباب الفسق والتي ذكرنا منها: الكذب، والتهمة بالكذب، والبدعة، والسفه والمجون والخلاعة. ألهم تناولوها وكأنها أقسام مفصولة عن بعضها البعض، وأن الفسق قسيم لها؛ ونحن نرى - والله أعلم- أن هذه الجوارح، فيما عدا الجهالة، تتسق في وحدة موضوعية متكاملة، تدور في مدار الكذب المؤدي إلى الفسق المؤدي إلى إسقاط العدالة المفضي إلى رد حديث الراوي بذلك؛ وعليه، نرى أن الفسق لا يعد قسيما لأسبابه، بل هو عنوان عام تندرج تحته أسبابه. ولهذا رأينا الكثير من المهتمين بعلم الحديث- وبخاصة منهم الطلبة في الأطوار الأولى لتعلم قواعده- يقع عندهم خلط في فهم هذه المسائل، لاعتقادهم أن لا علاقة تربط بينها؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

— إما لأن الذين صنفوا في علم مصطلح الحديث فصلوا بين هذه الجوارح من أجل تقريب فهمها إلى المبتدئين بخاصة، فيكون القصور فينا نحن، بابتعادنا عن الفهم السليم لهذه المسائل.

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

— وإما لأهم تأثروا عند تفعيمهم لقواعد مصطلح الحديث، بمنهج المنطق التي تستلزم وضع تعاريف جامعة، شاملة، مانعة، لم يبرز فيها الواقع الحديثي التطبيقي عند الأئمة النقاد. ونسجل هنا أن هذا الأمر ليس عاما يشمل كل من كتب في علم المصطلح، بل إن منهم من دقق وتعمق في فهم هذه المسائل كالحافظ ابن حجر، والشيخ طاهر الجزائري، وغيرهما، ممن وصل بين القواعد النظرية التي جاءت في كتب المصطلح، وبين جوانبها التطبيقية عند الأئمة النقاد

خاتمة: بعد هذه الدراسة التي أحطنا من خلالها بأسباب الفسق، ومدى أثرها في عدالة الرواة؛ فتناولنا الكذب، والتهمة به، و البدعة، و السفه والمجون، فإننا نختتمها بأهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث وهي:

- 1- إن صعوبة تحديد مفهوم العدالة يرجع إلى مرونة اللفظ وعدم انضباطه بمعان محددة.
- 2- لا يشترط في العدالة عدم ارتكاب المعاصي مطلقا.
- 3- يركز المحدثون النقاد على النظر عمليا في مدى تأثير المعاصي في صدق الراوي.
- 4- يعد الكذب من أخطر وأعظم أسباب الفسق المخرجة لعدالة الراوي.
- 5- أسباب الفسق كثيرة جدا، يصعب حصرها في إطار محدد، و لذلك فالعمل عند المحدثين على غلبة حال الراوي، فإن كان غالب حاله التقوى، بحيث لا يظن به الوقوع في الكذب فإنهم يقبلون مروياته.
- 6- الفسق ليس قسيما لأسبابه، وإنما هو لفظ عام تندرج تحته كل أسبابه.
- 7- الكذب العمد في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ترد بسببه جميع مرويات الراوي، وعند الجمهور منهم حتى و إن تاب فلن تقبل منه.
- 8- المتهم بالكذب ترد أخباره أيضا، ولا تصلح حتى في المتابعات والشواهد، إلا إذا تاب ورجع عن فسقه عند بعض العلماء.

الوحدة الموضوعية لأسباب الفسق ----- د. مختار نصيرة/ أ. حكيمة حفيظي

9- الأصل في تعامل العلماء المحدثين مع أهل البدع غير المكفرة، النظر إلى مدى صدقهم وابتعادهم عن الكذب، فمن كان صادقا قُبِلَ، و إلا فُيرد. ورجح جمهور النقاد منهم رد أحاديث الداعية إلى بدعته، خوفا من أن يحمله ذلك على استحلال الكذب للذب عن مذهبه و الدعوة إليه.

10- السفه والجهل والخلاعة غالبا ما تشعر برقة تقوى الراوي، فإذا كان السفه كبيرا، أو تمادى فيه إن كان صغيرا أشعر بضعف تقواه، واعتبروه سببا كافيا لرد مروياته.